

وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يتقدم المعنى الحقيقي عامل  
 اذا العامل عبارة عن مدحهم وهذا المعنى الذي نحن بصدد  
 بهذه المتأخره فوجب ان يكون عالما والكوفون على انها  
 اعني المبتدأ والخبر تعان ونحوه النوعين المذكورة  
 في الاصل وهذا المعنى عامل فيهما يشهد الى المذهب السيد  
 وهو كون هذا المعنى الاصحاحي الجزائي عالما لغيرها جميعا  
 لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتدأ  
 والمبتدأ عامل في الخبر وما ذهب اليه الاخرون من انها  
 جميعا اعني المعنى والمبتدأ جميعا عالما في الخبر وحق الاول  
 ان يكون موقفا والاصل ان يكون المبتدأ موقفا والخبر  
 نكرة لان وضع الكلام على ان خبرها هو معلوم عندك  
 عند مخاطبتك با هو غير معلوم عند مخاطبتك القابضة هذا  
 هو القياس ثم انتم تبيدون بالنكرة المخصصة فقولكم  
 قلنا ولعبد مؤمن خير من مشرك وان احسن ذلك ان  
 الصفة تجعلها اقرب من المدح بشهادة تأويل الآية  
 وهو بهذا الجنس من العبد خير من ذلك وعلى هذا  
 كل موضع يبتدأ فيه بالنكرة انما يصح لفرض ان التأويل

من التأويل كما في المبتدأ والنفي وما جازي جازيها انما هو  
 ملك لان النفي العموم الحق بالضرورة ورجل في الوراثة  
 امرأة لانها متناول بايها وعلى هذا في الدرر جرحه قد حسن  
 لاشتمال الالتباس فيه اعني الالتباس الصفة بالخبر وهذا  
 التزم تقديره وقد يحيا من موقنين انما جازي توهمها عند ما يكون  
 الخطاب مقصورا للشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فاقول  
 بذلك النسبة المبتدأ عند ما اذ اعرف وجود زيد  
 عرف ان شوقا قد انطلق فعلمت لزيد المنطلق ان زيد  
 هو الشخص الذي عرفت بالانطلاق والمعبر في ذلك حصول  
 القابضة بحيث وجدته استقام الكلام وقوله انما هو  
 وجهه يتساعلى وجهين احدهما ان يذكر ذلك وجهه  
 والثاني ان يقال للمباح الذي يعرف ويجوز ذلك فتأمل  
 منقول من خبره بشي لا يعرف اعلم انها اذا كانا موقنين  
 لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة  
 فلو قلت المنطق زيد وزعت انك قدمت الخبر  
 بل لو ذهبت بان تقول ذلك كان المنطلق مبتدأ  
 وزيد خبره لا يقال ان زيد يدل على الشخص فهو